رسالة في الرد على

من قال بتسلسل العوالم

كتبه: بأس الفرد

بالله نستعين على كل ما يقرب منه، هو حسبنا ونعم الوكيل، أما بعد:

فقد سمرت مع أخ ليلة فذهب بنا الحديث إلى اعتراض من اعترض على وجود الربّ جل جلاله من دهرية عصرنا، وذكرتُ هناك أن رجلا ممن نبغ عند القوم وبلغ من العلم مبلغا قال: "هذا الخلقُ محكم غاية ما يكون من الإحكام، ولو أنّ حسابه اختل يسير اختلال لعدمتِ السماوات والأرضون، وليس يصحّ في الذهن إلا أربعة وجوه: أما أولها فأنه بصنع صانع، وخلق إله قادر، وأما الثاني فالصدفة والاتفاق، وبعيد أن يكون هذا الإحكام كذلك، وأما الثالث فشيء لم نعلمه بعد لقصور نظرنا، وقلة علمنا، وأما الرابع فعوالم كثيرة ليس فيها حياة البتة، ولكل طبيعة تخصه."

وقد بدا لي أن أسود في نقض شبهة هذا كلاما مختصرا قريب المأخذ عسى أن أمحو بالحقّ شكًّا، وأفكه فكّا، واعلم أنَّ من لم يجعل الله له نورا فماله من نور بالغ ما بلغ من العلم، ولولا التجبر والاغترار لَمَا ضلَّ هذا وأمثاله، ولكنّ الإنسان {ليطغى * أن رآه استغنى}، وقد أكبر هذا الكافر أن يكونَ جوابُ سؤاله الله جل جلاله، وما أُراه إلا جاهلًا بالبرهان وأصول العلم، وإن لَا فأيُّ تعارض بين ربّ عليم وما ذكرهُ من الوجوه، ولكنه اهتدى بفكر بليد، وآوى إلى ركن غير رشيد، وحسبك من ذلك أنَّه نفى الصدفة في حالْ، ثمّ رجع فناقض وأحال **إذ قال:** "الفرض وجود عوالم متعددة لكل منها طبيعة وناموس"، وليت شعري، لا يخلو أن يكون ذلك إما بالاتفاق أو بالاختيار، فإن كان الأول فأي حاجة إلى جعلِ الوجوه أربعا لا ثلاثا إلا التخليط والتمويه، وإن كان الثاني، فإما أن يكون للعالم اختيار بنفسه، أو بغيره.

أما الأول فبعيد، فإن هذا الدهري وأمثاله لم يهرعوا إلى هذه العوالم إلا هربًا من القول بالخالق القهار، ولو أن العالمَ كان يشاء ناموسه ويختار لكان لهم في ذلك كفاية وبلاغ .

وأما الثاني فبرهان وجود الواحد القيوم، وهو قول سواد الناس منذ آدم عليه السلام.

ثم اعلم بعد ذلك أن هذه العوالم إما أن تتناهى إلى حد أو لا، وسواء علينا أتناهت أم دامت إذ كانَ ذلك غير قادح في حدوثها وحاجتها إلى بارئها، قال ابن القيم في شفاء العليل: "والتسلسل الواجب ما دلّ عليه العقل والشرع من دوام أفعال الربّ تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيمًا آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت. وكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعّال، والفرق بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحيُّ الفعّال، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: كل حيّ فَعَّال.

ولم يكن ربُّنا تبارك وتعالى قط في وقت من الأوقات المحققة أو المقدّرة معطّلًا عن كماله من الكلام والإرادة والفعل، وأما التسلسل الممكن فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما يتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حيًّا قادرًا مريدًا متكلمًا، وذلك من لوازم ذاته، فالفعل ممكن له بوجوب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدّم على كل فردٍ فردٍ من مخلوقاته تقدّمًا لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن."

على أنَّ سبب القول بهذا عندهم كمال عالمنا، وإذا كان الأمر على ذلك فلم الاستكثارُ وقد وقعَ الكمال في زعمهم؟.

وههنا شيء آخر، وهو أن هذه العوالم إما أنها خلقت دفعة واحدة أو سبق بعضها بعضا، فإن كان الأول فذلك مرامنا من محاجتهم، وإن كان الثاني، فإلى غاية انتهت هذه العوالم أم إلى غير غاية؟، وبالضرورة يدري كل أحد أن الثاني محال، لأن التسلسلَ في المؤثرات إلى غير بداية لا يكون أبدا، وإذا كان الأمر على هذا، فقد ثبت أن لهذه العوالمِ بداية وسببا، وأنها مفتقرة إلى موجدها سبحانه.

فإن ظن ظان بقصور العلم وسوء النظر أن القول بقدمها نافعه فعن نظر مدخول، وعقل مخذول، ألم ير أنّ كثيرا من الفلاسفة قالوا بقدم العالم مع اعتقادهم وجوب البارئِ سبحانه؟، ثم قد مضى قبل أنّ وجود العوالم بغيرها، ولو جاز قدم جميعها للزم تعدد القدماء، ولافتقر كل عالم إلى كل عالم غيره، وقد تعلم أن ليس لذلك نهاية، وهذا أقبح قول وأشنعه، وما يبالي من يدين بهذا أن يقول بعده ما شاء.

فهذا بيانُ قبيح اختيار دهرية زمننا، قد أبنته بغاية الاختصار والبيان، والحمد لله، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما كثيرا.